

المحاضرة الثامنة: الفكر الاقتصادي الكينزي

خلال ثلاثينات القرن العشرين، وخلال الكساد الكبير كانت النظرية الاقتصادية القائمة غير قادرة على تفسير أسباب الانهيار الاقتصادي الحاد الذي عرفه العالم، حيث فشلت حتى في تقديم حلول من أجل إنعاش الإنتاج والتوظيف.

ومن خلال هذه الأزمة، ظهر المعلم كينز وهو عالم اقتصادي بريطاني متبنيًا فكريًا اقتصاديًا باسمه ونظرياته ومبادئه وهو الذي أسس علم الاقتصاد الحديث، والذي نشر أشهر كتبه المسمى "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" عام 1936.

أولاً: الإطار العام للفكر الكينزي

قاد جون مينارد كينز ثورة في الفكر الاقتصادي حيث أحدث فكريًا كما كان ساندا من قبل، وهي أن الأسواق الحرة لا تتوافر لها آليات التوازن التلقائي التي تؤدي إلى التوظيف الكامل كما يبرر كينز التدخل الحكومي من خلال السياسات العامة التي تهدف إلى تحقيق التوظيف الكامل واستقرار الأسعار حيث يقول كينز إن عدم كفاية الطلب الكلي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع السلع والخدمات هو مجموع أربع عناصر هي الاستهلاك الاستثمار، المشتريات الحكومية، وصافي الصادرات، وأي زيادة في الطلب ترجع إلى أحد هذه المصادر.

ثانياً: المساهمات الأساسية للفكر الكينزي

اهتم كينز بالبطالة اهتمامًا كبيرًا من خلال كتابه المشهور النظرية العامة في التشغيل و الفائدة و النقود، تضمن ما يلني

1- نقد النظرية الكلاسيكية: النقد جاء من فكرة التشغيل الشامل لدى الكلاسيك، وبين أن هناك احتمالًا كبيرًا لأن يؤدي انخفاض الأجر إلى زيادة البطالة لا القضاء عليها، ويرجع ذلك لعدة عوامل أهمها

- الأجر هو محرك الدورة الاقتصادية (زيادة الطلب، زيادة الإنتاج،...).

- الأجر يؤدي إلى تأجيل تنفيذ المشروعات

خلص كينز أن مستوى الأجر ليس هو الذي يحدد مستوى التشغيل و ليس هو الذي يحدد ما إذا

كان هذا المستوى هو التشغيل الشامل أو المستوى الأقل.

2- نظرية كينز في التشغيل: نظريته في التشغيل تقوم على أن الذي يحدد عدد العمال الذين يشتغلون لإنتاج السلع هو الطلب الفعلي، فعلى قدر الطلب الكلي على السلع ينتج المنتجون و على ما يريدون إنتاجه يشتغلون العدد المناسب من العمال.

و يتكون الطلب الكلي من طلب على سلع الاستهلاك و طلب على سلع الاستثمار. **أ- طلب على سلع الاستهلاك:** يتوقف على عاملين هما الدخل و بعض العوامل النفسية (ميل الاستهلاك) التي تدفع الأفراد إلى زيادة الإنفاق أو التقليل منه ، و فكرة كينز هنا هي أنه كلما زاد دخل البلد زاد ادخاره، ولكن الادخار يقلل من الطلب على السلع الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج و بدوره يخفض حجم التشغيل أي حدوث بطالة.

ب- طلب على سلع الاستثمار: يتكون من الطلب على الآلات و غيرها من السلع التي تستخدم في الإنتاج، إن الذي يطلبه سلع الاستثمار هم المنظمون (المنتجون) بشرط التحصل على ربح صافي خلال مدة حياتها و ذلك بعد خصم جميع تكاليفها و خصم ثمن المواد الأولية و أجور العمال و كافة النفقات الأخرى التي تستدعي إدارة الآلة للإنتاج ما عدا سعر الفائدة، وعبر كينز عن هذه الفكرة فيقول كان المنظم لا يطلب وحدة إضافية من السلع الاستثمارية إلا إذا كانت الكفاية الحدية لهذه الآلة أكبر من سعر الفائدة الذي يدفع لاقتراض و شراء الآلة .
الكفاية الحدية = الربح المتوقع / ثمن الآلة.

بين كينز أهمية الكفاية الحدية في تحديد الاستثمار و الذي يحدد مقدار التشغيل في حالة ازدياد الادخار. و حدد العوامل التي تحدد الكفاية الحدية لرأس المال و التي أرجعها إلى عاملين هما: العوامل الموضوعية و العوامل النفسية.

* أما عن كيفية تحديد مستوى التشغيل فيرى أن الاستثمار هو محرك التشغيل و يتوقف التشغيل على مستوى الطلب الكلي الفعلي على السلع كما يلي:

- إذا كان الطلب الكلي الفعلي أكبر من الكمية المنتجة تزداد أرباح المنتجين و يزيد الإنتاج و التشغيل.
- إذا كان الطلب الكلي الفعلي أقل من كمية الإنتاج ينقص المنتجون الإنتاج و معه التشغيل إلى الحد الذي تتساوى فيه كميات الإنتاج مع قدر الطلب الكلي الفعلي.

* و هناك فكرة أخرى تحدد الشرط الذي يحدد مستوى التشغيل مفادها أن الإنتاج و التشغيل يتحددان عند تساوي كل من حجم طلب الاستثمار مع الادخار ($S=I$).

-الاستثمار (I) أكبر من الادخار (S) يؤدي إلى زيادة الإنتاج و التشغيل.
- الاستثمار (I) أقل من الادخار (S) يؤدي إلى تراجع الإنتاج و التشغيل و يتجهان نحو الانكماش.

و يقر كينز أنه ليس من الضروري أن يكون المستوى الذي يتحدد عنده التشغيل هو مستوى التشغيل الشامل، لأن لتحقيق ذلك يجب أن يتساوى الاستثمار مع الادخار (شرط التوازن).
3- السياسة التدخلية لكينز: أقر كينز أن البطالة موجودة و للحد منها لا بد أن يكون للدولة دور و تدخل، و هذا دون هدم النظام الرأسمالي، فزيادة المتعطلين تؤدي لتراكم البطالة و بدورها تؤدي لانخفاض الأجور مما يسبب حدوث مجاعات و أمراض، و ظهور ثورات و انهيار النظام الرأسمالي و يحل محله النظام الاشتراكي، و هذا ما يخشى كينز حدوثه، و من بين المقترحات لتفادي ذلك زيادة الطلب على الاستهلاك و الاستثمار.

أ- زيادة الطلب على الاستهلاك: ينصح كينز بما يلي:

أولاً- إعادة توزيع الدخل على الأفراد لأنه ذهب بالقول لو أن هذه الفروق تم توزيعها على أقل الأفراد دخول فان ذلك يؤدي لزيادة الاستهلاك، و الحل هنا فرض ضريبة تصاعدية لاقتطاع جزء من دخول و ثروة الأغنياء التي تذهب إلى الموازنة العامة للدولة و تنفق لصالح الفقراء.
ثانياً- تقوم الدولة بتقديم الخدمات الضرورية من مأكلا و مسكن و صحة مجاناً أو بأثمان اسمية أقل بكثير من نفقات إنتاجها على أن تتحمل الدولة ما يسببه ذلك من تكاليف.

ب- زيادة الطلب على الاستثمار: ينصح الكينزيون بما يلي:

أولاً- تقوم الدولة نفسها عند حدوث بطالة بعمل مشروعات استثمارية توظف فيها جزءاً من العمال المعطلين .

ثانياً- تخفض الدولة من سعر الفائدة حتى تشجع المنظمين على الاقتراض و القيام باستثمارات جديدة.

ثالثاً- تقضي الدولة على الاحتكارات بصفة عامة حتى لا تستمر أسعار المنتجات مرتفعة و يكون الطلب على السلع الاستهلاكية ضئيلاً مما يقلل من إقامة الاستثمار.

ثالثاً : تقييم الفكر الكينزي

رغم سيطرة الاقتصاد الكينزي على النظريات والسياسات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى سبعينات القرن العشرين، حيث حظيت أفكار المدرسة بقبول واسع عندما عانت العديد من

الاقتصاديات المتقدمة من التضخم وتباطؤ النمو، وهي حالة يطلق عليها اسم الركود التضخمي، إزاء الركود التضخمي فتراجعت شعبية النظرية الكينزية حيث لم توفر استجابة على صعيد السياسات حيث شكك خبراء الاقتصاد في قدرة الحكومات على تنظيم الدورة الاقتصادية من خلال السياسة المالية وأشاروا إلى استخدام السياسة النقدية قد يخفف من حدة الأزمة، وقد تسببت الأزمة العالمية عام 2008 في عودة أفكار المدرسة الكينزية أين تم إحيائها من جديد فقد تم استخدام الأساس النظري للسياسة الكينزية في معالجة الأزمة، حيث استخدمتها حكومات عديدة منها الولايات الأمريكية المتحدة، لكن تبين من جديد أنه لا بد للنظرية الكينزية أن تشمل دور النظام المالي، ويعمل الخبراء الآن على دمج القطاعين المالي والحقيقي في الاقتصاد.